

دور التكامل الاقتصادي العربي في تجاوز التحديات التي تواجه الدول العربية عند الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أوكيل نسيمه*

مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة وخاصة عقد التسعينات حركة سريعة وعميقة من التغيرات سواء من حيث آثارها أو من حيث توجهاتها المستقبلية ، فالاقتصاد العالمي تحول بالفعل إلى قرية صغيرة وهذا بفعل ثورة التكنولوجيا والمعلومات وأصبح هناك سوقا واحدة تحوي جميع المتعاملين الدوليين ، أين اضمحل دور الدول والحكومات وحل محله منظمات عالمية وشركات متعددة الجنسيات وتكتلات اقتصادية عملاقة ، كل واحد منها تسعى لفرض وضمان وجودها ، بالتغيير والتجديد والتحسين ، خاصة في ظل النظام التجاري العالمي الجديد الذي تقوده المنظمة العالمية للتجارة ، التي جاء إنشائها استكمالاً للنظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي تمثل هذه الأخيرة الركن الثالث من أركان هذا النظام إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي .

فالمنظمة العالمية للتجارة حلت محل الجات لتتولى إدارة النظام التجاري العالمي بصورة أكثر شمولاً لما كانت تفعله الجات في مجالات أوسع للتجارة العالمية على نطاق السلع الزراعية والصناعية والخدمات الفكرية و الاستثمار ، كما أنه من أهم أهدافها هو خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد ، والدول العربية باعتبارها جزء من هذا العالم الذي نتحدث عنه فأنها تعاني من جملة من التحديات أمام حتمية الانضمام ، فالأوضاع الراهنة لكل دولة عربية منفردة لا تؤهلها للمنافسة في الأسواق العالمية خاصة وأن أغلب الدول الأوروبية ، الآسيوية ، ودول أمريكا الشمالية وحتى اللاتينية قد وحدت جهودها لهذا الغرض في شكل تكتلات لما أدركت أن جهود الدولة الواحدة أصبحت غير كافية في ظل المنافسة العالمية الشرسة .

* العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية - جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس - .

إن هذه الورقة جاءت في هذا السياق لتجيب على التساؤل الآتي: هل يمكن للتكامل الاقتصادي العربي أن يواجه التحديات التي تواجه الدول العربية عند انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة؟

وسنحاول الإجابة على هذه الإشكالية من خلال المحاور الآتية:

- التعريف بالمنظمة العالمية للتجارة؛

- عرض التحديات التي تواجه الدول العربية عند انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة؛

- التكامل الاقتصادي العربي كحل لتجاوز تحديات المنظمة العالمية للتجارة.

أولاً: التعريف بالمنظمة العالمية للتجارة وتطوراتها.

على مدى أكثر من نصف قرن حدثت تطورات جذرية في النظام التجاري الدولي منذ توقيع الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة (General Agreement on Tariff And Trade) والتي تعرف اختصاراً باسم «الجات» GATT في عام 1947، مروراً بالعديد من الجولات التفاوضية حول تحرير التجارة في السلع ووصولاً إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام 1994، والتي بدأت نشاطها في 1 جانفي 1995 ثم البدء في مفاوضات جديدة حول بعض قضايا التجارة العالمية مثل تجارة الخدمات، الزراعة منذ عام 2000.

1. فكرة قيام وإنشاء منظمة التجارة العالمية: برزت المحاولة الأولى لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة من خلال مؤتمر هافانا، إذ بعد إنشاء منظمة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية في عام 1945، نشرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مشروعاً للدعوة «لمؤتمر دولي للتجارة والعمل» يهدف إلى إعادة تنظيم التجارة الدولية على أسس أكثر حرية، كما يهتم بوضع حد لنظام الحصص وتخفيض الرسوم الجمركية وإنشاء منظمة جديدة تشرف على تنظيم هذه المسائل، وفي 18 فيفري من سنة 1947 قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة عقد مؤتمر دولي للتجارة والعمل وشكل لجنة تحضيرية لوضع جدول أعماله، وعقدت اللجنة دورتها الأولى في لندن سنة 1946 فوضعت مشروع ميثاق بإنشاء هيئة دولية للتجارة، في أوت من سنة 1947 انتهت اللجنة من أعمالها ووضعت تقريراً عن مشروع الميثاق لعرضه على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والعمل، كما قامت اللجنة بمفاوضات لتخفيض التعريفات الجمركية، أسفرت عن عقد «الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة» الجات، في أكتوبر 1947 وقد عقد المؤتمر في هافانا (كوبا) من 21 نوفمبر 1947 إلى 24 مارس 1948، ووضع المؤتمر ميثاق هافانا المتعلق بإنشاء هيئة دولية للتجارة على

أن يعرض على الحكومات الممثلة في المؤتمر للتصديق عليها(1).

وعرفت الجات منذ إنشائها 8 جولات من سنة 1947 إلى غاية 1993 وتعتبر جولة الأورغواي أهمها أين تحولت الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة.

2. مبادئ المنظمة العالمية للتجارة : باعتبار أن المنظمة العالمية للتجارة هي امتداد للجات فإن مبادئ هذه الأخيرة هي نفسها المبادئ التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة و تتمثل هذه المبادئ في(2):

- مبدأ الدولة الأكثر رعاية.
- مبدأ المعاملة الوطنية.
- الحماية من خلال التعريفية الجمركية فقط و منع القيود الكمية .
- منع ممارسة سياسة الإغراق.
- إمكانية الإعفاء من بعض الالتزامات في حالات اضطرارية.
- الترتيبات المتعلقة بحركة الترانزيت.
- مبدأ المعاملة التفضيلية

3. مهام المنظمة: يمكن تلخيص مهام المنظمة فيما يلي(3):

- تسهيل إدارة و تطبيق الاتفاقات التجارية التي نتجت عن جولة الأورغواي و أي اتفاقات جديدة قد يجري التفاوض عليها مستقبلا .
- توفير منتدى أو محفل للمزيد من المفاوضات بين الدول الأعضاء في المنظمة حول الأمور التي تغطيها الاتفاقات ، إضافة إلى القضايا الجديدة.
- الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية.

- المراجعات الدورية للسياسات التجارية في الدول الأعضاء.

- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات الملحقة بهما وذلك من أجل مزيد من التنسيق فيما يتعلق بصنع السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي .

4 . شروط العضوية في المنظمة:هناك عدة شروط على الدول الراغبة في

(1) فضل علي مثنى ، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية ، على التجارة الخارجية والدول النامية ، مكتبة مدبولي ، 2000 ، ص 125 - 127 .

(2) نفس المرجع أعلاه ص128 .

(3) أحمد الكوازي ، النظام الجديد للتجارة العالمية ، مجلة حسر التنمية ، 2004 ، ص 06 .

الانضمام وهي(1):

- تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية: فعلى الدول الراغبة في الانضمام تقديم جدول للتنازلات يحتوي على تعريفات جمركية تشكل التزامات لا يمكن رفعها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة.

- تقديم التزامات في الخدمات: إذ تقدم الدولة جدولاً بالالتزامات التي ستبعتها في قطاع الخدمات يشمل على قائمة الحواجز و الشروط التي تعترض القطاعات و النشاطات المهنية الخدمائية ووضع جدول زمني لإزالتها.

- الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية: تتعهد الدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة بالتوقيع على بروتوكول انضمام يشمل الموافقة على تطبيق والتزام جميع اتفاقيات المنظمة (ماعدات اتفاقية المناقصات الحكومية و اتفاقية الطائرات المدنية فإنهما من الاتفاقيات الاختيارية).

5. الهيكل التنظيمي للمنظمة: يتألف الهيكل التنظيمي للمنظمة من(2):

- **المؤتمر الوزاري:** ويعتبر أعلى سلطة اتخاذ قرار بالمنظمة ، ويضم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء في المنظمة ، ويجتمع مرة كل سنتين على الأقل. ويضطلع المؤتمر بتنفيذ مهام المنظمة واتخاذ الإجراءات اللازمة لهذا الغرض ، كما أن له سلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل التي ينص عليها أي من الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف.

- **المجلس العام:** يتألف من ممثلين عن كل الدول الأعضاء ، ويتولى الإشراف على التنفيذ اليومي لمهام المنظمة ، كما يتولى مهام المؤتمر الوزاري فيما بين فترات الانعقاد ، ويجتمع المجلس العام عند الحاجة او بصفته هيئة لتسوية منازعات عند النظر في الشكاوى واتخاذ الإجراءات الضرورية لتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء.

- **اللجان الفرعية:** تتشكل بمعرفة المؤتمر الوزاري وتتكون من: لجنة التجارة والبيئة ، لجنة التجارة والتنمية ، لجنة قيود ميزان المدفوعات ، ولجنة الميزانية والشؤون المالية والإدارية .

- أمانة المنظمة : ويرأسها مدير عام يعينه المؤتمر الوزاري للمنظمة ويحدد صلاحياته وشروط خدمته وذلك لمدة 4 سنوات ، ويعين المدير العام

(1)سمير القماني ، منظمة التجارة العالمية ، آثارها السلبية و الايجابية على أعمالنا الحالية و المستقبلية بالدول الخليجية و العربية ، دار المكتبة الوطنية - الحامد - الطبعة 1 ، 2003 ، ص 94 - 95.

(2)أحمد كواز ، مرجع سبق ذكره ، ص 4 - 6.

نوابه الأربعة للمساعدة في الإشراف على العمل و موظفي الأمانة . ويحدد واجباتهم وصلاحياتهم و شروط خدمتهم طبقا للقواعد التي يحددها المؤتمر الوزاري.

6 . موقف الدول العربية من الانضمام إلى OMC :

يبلغ عدد أعضاء المنظمة 145 حتى 2005 معظمها من الدول النامية ، منها 12 دولة عربية هي البحرين جيبوتي ، مصر ، الأردن ، الكويت ، المغرب ، عمان ، قطر ، تونس ، الإمارات ، السعودية وموريتانيا وهناك نحو 28 دولة طالبة للعضوية منها الدول العربية الآتية : هي الجزائر ، السودان ، لبنان ، اليمن . جزر القمر ، ليبيا ، العراق ، فلسطين ، ولم يبت مجلس المنظمة في طلب سورية للانضمام بعد(1) .

والجدول أدناه يوضح تواريخ الانضمام بالنسبة للدول الأعضاء والدول التي لها صفة مراقب.

الجدول رقم (1): الدول العربية الأعضاء والدول العربية التي لها صفة مراقب في المنظمة العالمية للتجارة :

تاريخ العضوية	الدولة
	أولا: الدول الأعضاء
11 أبريل 2000	■ الأردن
10 أبريل 1996	■ الإمارات العربية المتحدة
1 جانفي 1995	■ البحرين
29 مارس 1995	■ تونس
31 ماي 1995	■ جيبوتي
9 نوفمبر 2000	■ عمان
13 جانفي 1996	■ قطر
1 جانفي 1995	■ الكويت
30 جوان 1995	■ مصر
31 ماي 1995	■ موريتانيا
1 جانفي 1995	■ المغرب
2005	■ السعودية
	ثانيا: الدول التي لها صفة مراقب
17 جوان 1987	■ الجزائر
25 أكتوبر 1994	■ السودان
14 أبريل 1999	■ لبنان
17 جويلية 2000	■ اليمن

المصدر: حسن خضر ، منظمة التجارة العالمية ، الآليات و القواعد العامة المعهد العربي للتخطيط ، أبريل 2005 ، ص 34

(1) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2006 ، ص 149

7. النفط و اتفاقيات منظمة التجارة العالمية:

لا توجد ضمن الاتفاقيات اتفاقية مختصة بالقطاع النفطي ، ويوجد فقط مبادئ وإشارات في العديد من الاتفاقيات يمكن الاستفادة منها في تحديد علاقة اتفاقيات المنظمة بالقطاع النفطي ومن هذه الاتفاقيات والمبادئ ما يلي(1):

- المبادئ الأساسية الواردة في اتفاقية الجات لعام 1994(أي المرتبطة بإعلان ن مراكش عام 1994) والتي تشير إلى حق الدول المصدرة في المحافظة على الموارد الطبيعية ، وهو الأمر الذي قد يفسر حق دول أوبك في القيود التي تفرضها على مستوى الإنتاج والصادرات من النفط والغاز الطبيعي .

- تحظر أحد قواعد الجات سياسة « التسعير الثنائي » الذي لا يخضع لعوامل السوق ، بحيث تكون القاعدة هي عدم خفض الأسعار المحلية و/ أو زيادة الأسعار في الأسواق الخارجية ، إلا أن هذا المبدأ يكتنفه الغموض من حيث مدى سريانه على سلعة النفط والغاز الطبيعي .

- ترتبط اتفاقية الحواجز الفنية للتجارة بالنفط والغاز من حيث اعتماد المواصفات والمقاييس للمنتجات البترولية في ظل مبدأ عدم التمييز ، وكذلك ضرورة اتساق هذه المواصفات والمعايير مع تلك السائدة في أسواق التصدير.

- ترتبط اتفاقية التجارة في الخدمات مع قطاع النفط والغاز ارتباطا وثيقا من خلال خدمات الاستشارات الإدارية و الاقتصادية والفنية وخدمات عمليات التنقيب والاستكشاف والاستخراج ، وخدمات عمليات النقل الخارجي و الداخلي ، كما يتأثر قطاع النفط والغاز باتفاقية حقوق اعتبارات الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS فيما يخص العلامات التجارية وبراءات الاختراع ، وحقوق الملكية الفكرية.

- هناك مناقشات تجري منذ فترة في لجنة التجارة والبيئة لوضع شروط بيئية مرجعية تضبط علاقة التجارة والاعتبارات البيئية ، والتي قد تؤثر على المعايير البيئية المرتبطة باستخراج النفط الخام ، التصفية ، نقله ، تسويقه واستهلاكه.

ثانيا : آثار انضمام الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة :

تعد الدول العربية بوجه عام ضمن الدول النامية ، لذا نجد العديد من الآثار التقديرية المرتقب حدوثها للدول النامية تنطبق في جانب كبير منها أيضا على مجموعة الدول العربية ، ولعل أبرز السمات التي تميز العديد من الدول العربية

(1) نفس المرجع أعلاه ، ص 11 - 12

عن سائر الدول النامية اعتمادها الرئيسي على البترول والبتروكيماويات كأهم سلعة تصديرية ، والمصدر الرئيسي لمواردها من العملات الحرة ، والذي يتم على أساس عوائده التخطيط لبرامج التنمية لمستقبلية ، مما يجعل هذه البرامج تتأثر بشكل كبير بالتغيرات الطارئة على الأسعار العالمية للبترول ، لذا تبدو حاجة الدول العربية البترولية إلى التحول تدريجيا عن الاعتماد شبه الكلي على سلعة واحدة كمصدر رئيسي للدخل القومي وخطط التنمية خاصة وأن هذه السلعة لم تندرج ضمن اتفاقيات المنظمة ، وتنتظر الدول العربية على غرار الدول النامية عدة آثار عند انضمامها إلى هذه الأخيرة ، إذ تتنوع بين السلبية والإيجابية ، وفيما يلي عرض مفصل لها :

1. الآثار الإيجابية :

قد تمنى الدول العربية ببعض الإيجابيات من عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وهذا في النواحي الآتية:

- **البترول** : تبدو الآثار الإيجابية في البترول من منظور الآثار الكلية لتحرير التجارة على الاقتصاد العالمي ، وذلك بالنظر إلى النمو المتوقع للنشاط الاقتصادي الدولي ككل والزيادات المرتقبة في الدخل ومعدل التجارة العالمية ، كل هذا سيكون له مردود إيجابي يتمثل في التزايد الكبير المرتقب في الطلب العالمي على البترول ومشتقاته والذي يقترن عادة بمستوى الازدهار والانتعاش الاقتصادي ، مما يعود بالنفع مباشرة على الدول المصدرة له(1).

- **الاستثمار** : إن خفض التعريفات الجمركية وإزالة الحواجز الجمركية وبالذات على المنتجات الصناعية والآلات والمعدات من ناحية وتحرير التجارة في مجال الاستثمار المتعلق بالتجارة من ناحية أخرى سيؤدي إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي في بعض الدول العربية ومن ثم تنمية بعض قطاعاتها الاقتصادية وخصوصا قطاع الصناعة من خلال الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة التي لدى المستثمرين الأجانب(2).

- **إلغاء الدعم والإغراق وإجراءات الوقاية من الواردات** : تستفيد الصناعات القائمة في العديد من الدول العربية من تقوية قواعد ونظام المنظمة فيما يتعلق بمكافحة الدعم والإغراق وإجراءات الوقاية من الواردات ، فطالما عانت هذه الصناعات العربية من المنافسة غير العادلة من قبل واردات السلع المدعمة أو

(1) أسامة المجنوب ، الجات و مصر و البلدان العربية ، الدار المصرية اللبنانية ، مصر ، 1997 ، ص 249
(2) نبيل الحشاد ، الجات و مستقبل الاقتصاد العالمي و العربي ، دار النهضة العربية ، مصر ، 1995 ، ص 214.

منخفضة السعر بشكل مبالغ فيه ، خاصة من الدول الآسيوية ، ففتح المنظمة في هذا المجال الحق في اتخاذ الإجراءات الفعالة سواء لوقف أو الحد من تدفق الواردات الضارة بالصناعات الوطنية أو فرض الرسوم التعويضية ، بحيث ترتفع أسعارها إلى مستوى الأسعار السائدة ، لتقتصر عوامل المنافسة فيما بين السلع المحلية والمستوردة على الجودة و الملائمة للذوق ، الأمر الذي يحمي الصناعات الوطنية ويحفزها على الارتقاء لمستوى الجودة لمنتجاتها وفقا لمقتضيات المنافسة العادلة(1).

- استفادة الدول العربية من عملية خفض التعريفات الجمركية ، وإزالة القيود غير التعريفية في الأسواق العالمية في أربعة قطاعات هي: المعادن ، الكيماويات ، الأسماك ، قطاع الملابس و المنسوجات(2).

- **الاستفادة من خلال مبدأ المعاملة التفضيلية:** حيث تكفل الاتفاقات الجديدة للدول العربية باعتبارها من الدول النامية معاملة متميزة وأكثر تفضيلا في الكثير من الحالات ، بما في ذلك إتاحة الفرص لحماية الصناعات الوطنية والتمتع بفترات أطول لتنفيذ التزامات أخف مما هو مطلوب من الدول الصناعية المتقدمة(3).

2. الآثار السلبية :

رغم الإيجابيات السالف ذكرها ، إلا أن الدول العربية سوف تجد نفسها أمام العديد من الآثار السلبية تشكل تحديات تقتضي ضرورة لتجاوزها ، ومن بين هذه الآثار نذكر ما يلي:

- **الزراعة:** يعد قطاع الزراعة أكثر القطاعات تأثرا في الدول العربية بنتائج تطبيق اتفاقيات المنظمة ، إذ ستشهد أسعار المنتجات الزراعية وخصوصا المواد الغذائية ارتفاعا كبيرا من جراء إلغاء الدعم الزراعي في الدول الصناعية ، ومن ثم حصول المزارعين على أسعار أقل وهو ما قد يؤدي إلى انخفاض المعروض من المنتجات الزراعية هذه من جهة ، ومن جهة أخرى قد يؤدي انخفاض التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية إلى انخفاض أسعارها المحلية وخصوصا الدول الأوروبية ، وهذا قد يزيد الطلب على لمنتجات الزراعية ويرفع من أسعارها العالمية ، وسوف تكون وطأة هذه الزيادة كبيرة على الدول العربية

(1) أسامة المجنوب ، مرجع سبق ذكره ، 1997 ، ص 250

(2) نفس المرجع أعلاه

(3) مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد الدولي ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 1996 ، ص 154.

المعتمدة على الاستيراد الصافي للغذاء⁽¹⁾ وتعاني تجارتها الزراعية من عجز تجاري مزمن في مختلف مجموعات الغذاء وخاصة الحبوب على رأسها القمح ، الألبان ، السكر ، اللحوم ، الزيوت النباتية (2) .

- **الخدمات** : لن تستفيد الدول العربية كثيرا من تحرير قطاع الخدمات عالميا والمتمثل في: البنوك ، التأمين ، النقل ، السياحة ، الاتصالات ، الاستشارات والتشييد والمحاسبة ، وذلك نظرا لان الدول العربية مستورد صافي للخدمات وتعاني الدول العربية من عجز في ميزانها⁽³⁾.

- **المنتجات الفكرية** : تتوقع أن ينتج عن تحرير المنتجات الفكرية آثار سلبية تتمثل في التهديد بتدهور الثقافة العربية نتيجة الغزو الثقافي من قبل الدول الأعضاء في المنظمة (الأعضاء من الدول غير العربية)⁽⁴⁾.

- **ارتفاع تكلفة حقوق الملكية الفكرية** : إن تطبيق الاتفاقيات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية سوف يؤدي إلى ارتفاع برامج التنمية ويتعلق الأمر بارتفاع المصروفات المرتبطة باستخدام العلامات التجارية وحقوق الطبع والنشر والبرمجيات⁽⁵⁾.

- **نفاذ مدة مبدأ المعاملة التفضيلية** : غالبية الاستثناءات المقدمة لصالح الدول النامية ومن ثم الدول العربية مقيدة بفترات زمنية محددة وبشروط ومتطلبات فنية وإجراءات ومشاورات كبيرة و هو ما يمكن أن يشكل عائقا أمام الدول النامية يحول دون انتفاعها بهذه الاستثناءات⁽⁶⁾.

- **عدم قدرة الدول العربية احترام المعايير الدولية في الصناعة** : تشترط المنظمة أن تكون المنتجات التي يتم تبادلها تجاريا مطابقة للمعايير الإلزامية المطبقة لحماية صحة وسلامة مواطنيها أو للحفاظ على البيئة وقد يصعب على الدول العربية باعتبارها دول نامية تحقيق هذه المعايير⁽⁷⁾.

- **يعد التقسيم الدولي للعمل الراهن غير متكافئ بين الدول المتقدمة والنامية (من بينها الدول العربية)** حيث تحصل الدول المتقدمة صناعيا وشركاتها

(1) نفس المرجع أعلاه ، ص 156

(2) أسامة المجنوب ، مرجع سبق ذكره ، 1997 ، ص 252

(3) نبيل حشاد ، مرجع سبق ذكره ، 1995 ، ص 216

(4) نفس المرجع أعلاه ، ص 218

(5) مجدي محمود شهاب ، مرجع سبق ذكره ، 1996 ، ص 158

(6) نفس المرجع أعلاه ، ص 159

(7) المرسي السيد حجازي ، منظمة التجارة العالمية ، عرض تاريخي و تحليلي ، الدار الجامعية ، مصر 2001 ، ص 52.

العابرة للقارات على الجانب الأكبر من المنافع عادة ، كما تجاهلت المنظمة القضايا الحيوية للدول النامية كقضية الديون (1).

الصناعة: تتواجه الدول العربية في مجال الصناعة درجة كبيرة من المنافسة الدولية ، و ذلك لأن معظم الصادرات العربية من المواد الخام التي تسعى الدول الصناعية لابتكار بدائل لها(2).

ثالثا : التكامل الاقتصادي العربي ضرورة حتمية لتجاوز الآثار السلبية التي تواجهها الدول العربية عند الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

مع متغيرات العالم العاصفة والحادة وما تمثله من تهديد اقتصادي مباشر للدول وطموحاتها التنموية و أوضاعها المستقبلية عل خريطة القوة الاقتصادية العالمية ، فان قضية التكامل أصبحت ضرورة ملحة للتصدي لنتائج تلك التطورات في عصر لا يعترف بالكيانات الصغيرة ، هذا العالم الذي انهارت فيه القيود ، وسقطت الحدود والحوجز والسيادة والمفاهيم الضيقة للحماية ، إذ فرضت العولمة في السنوات الأخيرة واقعا دوليا واقتصاديا وتجاريا وماليا يحتم على الدول التكامل ، وتحقيق درجات عالية من الاندماج الاقتصادي.

1 . تعريف التكامل:

التكامل لغة يعني تجميع أجزاء متناثرة في كل واحد ، ويختلف استخدام فروع المعرفة لهذا المفهوم حسب طبيعة التخصص ، فعالم الرياضيات يتعامل مع التكامل الذي هو نقيض عملية التفاضل وعالم الاجتماع يستخدم اصطلاح التكامل بمعنى اندماج الاجتماعي وعالم السياسة يستخدم المصطلح لدراسة اندماج النظم السياسية... الخ ، وعالم الاقتصاد يستخدم اصطلاح التكامل الاقتصادي للتعبير عن اندماج وحدات اقتصادية أو سياسية(3).

عموما يمكن تعريف التكامل على أنه عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها وللتسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغرض تحقيق معدل نمو مرتفع ، وتعرف النظرية الاقتصادية خمسة أشكال من التكامل الاقتصادي يمكن التفريق بينها على النحو التالي (4):

(1) نفس المرجع أعلاه ، ص 52 - 53 .

(2) نبيل حشاد ، مرجع سبق ذكره ، 1995 ، ص 218.

(3) فؤاد أبو ستيت ، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة ، الدار المصرية اللبنانية ، 2004 ، ص 07.

(4) عبد الواحد العفوي ، العولمة و الجات ، التحديات و الفرص ، مكتبة المدبولي ، مصر ، 2000 ، ص 225

- **منطقة التجارة الحرة:** وفيها يتم إلغاء كافة القيود الجمركية والإدارية على حركة السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة، مع احتفاظ كل دولة عضو بتعريفاتها الجمركية مع باقي دول العالم.

- **الاتحاد الجمركي:** يمكن التعبير على هذا الشكل على أنه منطقة التجارة الحرة زائد تطبيق تعريف جمركية موحدة تجاه باقي دول العالم وهو ما يعرف «بالجدار الجمركي».

- **السوق المشتركة:** هي عبارة عن اتحاد جمركي زائد إلغاء القيود على انتقال عناصر الإنتاج كالعمل ورأس المال والتكنولوجيا بين الدول الأعضاء في السوق.

- **الاتحاد الاقتصادي:** وهي مرحلة لاحقة عن المرحلة السابقة و يضاف فيها الخطوات التي تتم في شكل السوق المشتركة اتخاذ مجموعة من الإجراءات تخدم تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بين الدول الأعضاء وكذلك السياسات الاجتماعية والضريبية وغيرها والتي تتجسد في تشريعات العمل، الضرائب وإعانات البطالة والفقر.. الخ.

- **الاندماج الاقتصادي:** وهذا هو الشكل الأخير الذي يمكن أن تؤدي إليه عملية التكامل إذ يقوم بالإضافة إلى كافة الخطوات السابقة على توحيد كافة السياسات الاقتصادية وتشأ له سلطة إقليمية عليا و عملة موحدة وجهاز إداري تنفيذي، وعموما فإنه لا يبقى غير القليل من الخطوات حتى يتحول مثل هذا الشكل من التكامل أو التكتل الاقتصادي إلى وحدة سياسية.

2. التكامل الاقتصادي العربي في ظل التطورات الاقتصادية العالمية:

يشهد العالم تطورات سياسية واقتصادية تسير في اتجاهين⁽¹⁾:

- **الأول:** حرية التجارة الدولية وإزالة الحواجز الجمركية بين الدول، من خلال منظمة التجارة العالمية.

- **الثاني:** نمو التكتلات الاقتصادية الإقليمية في الدول الصناعية المتقدمة كالمجموعة الأوروبية والنافتا في أمريكا الشمالية، ونجاحها في تحقيق زيادة مطردة في حجم تجارتها الخارجية، إلى جانب استمرار آليات التنسيق

(1) صلاح الدين حسن السبسي، الاتحاد الأوروبي والعملية الأوروبية الموحدة «الأورو»، السوق العربية المشتركة، الواقع والطموح، عالم الكتاب، مصر 202 ص 73 - 74.

والمشاورات الدورية بين مجموعة الدول السبع الصناعية ، ومن جهة أخرى نجحت رابطة دول «الآسيان» في جنوب شرق آسيا ، واتحاد دول «المركوسور» في أمريكا الجنوبية وأعضاؤهما من الدول النامية ، في تحسين نصبيهما في التجارة العالمية ، وقد صاحب ذلك اتجاه مواز لدمج الشركات الصناعية والبنوك العملاقة إلى تنامي أرباحها وقدراتها المالية بشكل مخيف ولم تقتصر هذه السياسة على حدود الدولة الواحدة بل شهدت الحقبة الأخيرة اندماج مؤسسات عملاقة من جنسيات مختلطة في مجالات حساسة ، كالبنوك ، البترول ، الطيران .. الخ ، يواكب ذلك كله ويدعمه احتكار شبه الكامل لمقدرات التطور التكنولوجي.

أمام كل هذه التطورات الكبيرة والمخيفة في آن واحد ، وباستقراء سريع للأوضاع الاقتصادية العربية نجد أن إمكانيات التعاون الاقتصادي العربي كبيرة (وفرة القوى البشرية ، وفرة رؤوس الأموال وفرة الموارد الطبيعية. .. الخ) وأن ما تحقق في هذا الاتجاه سوى ما تم منه في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف أو على المستوى الإقليمي من خلال أجهزة جامعة الدول العربية يعتبر خطوة في طريق طويل ، والموضوع برمته يحتاج إلى تخطيط سليم يكفل حماية مصالح كافة الدول العربية مع تحقيق الاستمرارية وتوفير الضمانات الكافية لهذا الغرض

3 . كيفية مواجهة آثار النظام الجديد للتجارة الدولية

بعد استعراضنا لآثار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على الدول العربية ، أصبح لازماً على هذه الأخيرة التصدي للآثار السلبية ، لكن نشير أن تقوية مركز الدول العربية في النظام الاقتصادي العالمي ليس بالأمر اليسير بل يحتاج إلى جهد وقت كبيرين ، إذا أصبح التعايش مع النظام الجديد للتجارة أمراً لا مفر منه ، لذا على الدول العربية القيام بإعادة هيكلة اقتصادياتها بقصد بناء قوتها الذاتية وتخفيض درجة اعتمادها على الخارج وتحسين وضعه في نظام تقسم العمل الدولي ، وهذا في إطار العمل العربي المشترك. وبالرغم من أن مسيرة العمل العربي المشترك تضمنت اثني عشرة تجربة ومحاولات من أجل تحرير التجارة العربية وإقامة سوق مشتركة بدءاً من بروتوكول الإسكندرية في عام 1944 ، إلا أن الدول العربية محجمة عن العمل الجماعي المشترك ويرجع ذلك إلى الخلافات السياسية بل وانتقاد الإرادة السياسية التوحيدية التي تعني إرادة إقامة صيغة للتكامل الاقتصادي العربي الذي يستهدف الاندماج بمعنى الوحدة بمفهومها الواسع بالرغم من هذه المصاعب إلا أنه يبقى التكامل العربي وحده هو القادر على مواجهة الآثار

السلبية للنظام التجاري الجديد ويتجلى هذا من خلال :

- بناء قاعدة صناعية متقدمة التي يمكن تحقيقها من خلال عملية التكامل المنشودة أي إيجاد قاعدة منتجة للسلع داخل التكامل قبل البدء في تحرير مبادلات السوق.

كما يرى أحد الكتاب : أنه إذا كان تحرير التجارة من خلال إقامة سوق عربية مشتركة يمكن أن يمثل منفذا لحل مشكلات آنية للدول الإقليمية العربية مثل مشكلة ضيق السوق المحلية أمام إنتاج لا يجد منافذ له في الدول الصناعية أو مشكلة نقص مواد أولية فإن القاعدة الإنتاجية العربية الموحدة هو المدخل الحقيقي لبناء تكامل يمثل السياسة لقوى الوحدة والتطور الارتقائي (1) .

- استغلال ضخامة السوق العربية في دعم الصناعات العربية من خلال زيادة حجم التجارة البينية العربية في إطار التكامل على الدول العربية القيام بتحقيق أعلى درجة من التنسيق في مجالات مسح الموارد وتنظيم استغلالها داخل التكتل ووضع برامج لحماية مواردها الطبيعية.

- دعم قوة التفاوض العربية داخل منظمة التجارة العالمية وفي مواجهة التكتلات الإقليمية الأخرى على حد سواء (2) .

- زيادة التنافس بين المنتجين العرب ، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين نوعية السلع العربية .

- فتح المجال لتقسيم عملية التصنيع ، بحيث يتشارك منتجون من مختلف الأقطار العربية في صناعة السلعة الواحدة ويتبادلون بيعة وشراء العناصر الداخلية في إنتاج تلك السلعة.

- استغلال مبدأ الميزة النسبية في مجالات الإنتاج النباتي والحيواني ويتحقق هذا الاستغلال بمزيد من الاستثمارات في مجالات الزراعة بوجه عام مع رفع إنتاجية كل عنصر من عناصر الإنتاج في كل بلد عربي وعلى مستوى العالم العربي.

- يتعين على الدول العربية تطوير هياكلها التسويقية في التصنيع الزراعي وهذا للحد من الاستهلاك المفرط للسلع الغذائية المستوردة .

(1) محمد عبد الشفيق عيسى ، « نحو نظرية للتكامل الاقتصادي العربي من زاوية الاقتصاد السياسي » السياسة المالية ..

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة و التكامل الاقليمي في دول منطقة الاسكوا 2004 ، ص 27.

- تشجيع إقامة المشروعات الاستثمارية متعددة الجنسية في مجالات إنتاج السلع المصنعة ذات المستقبل الواعد مثل الأدوية ، الحديد والصلب ، الببترو كيميائيات ، التصنيع الغذائي باعتبارها ضمن المداخل الرئيسية للتنويع الاقتصادي العربي .

- يجب أن تبذل الدول العربية أقصى الجهود عن طريق تعزيز وتعميق مفهوم الاستثمارات العربية المشتركة .

- تشجيع ودعم إنشاء المزيد من مؤسسات التمويل العربية المشتركة لتوفير المزيد من المصادر التمويلية العربية للوفاء بالاحتياجات المالية للمشروعات الاقتصادية العربية المشتركة ذات الطابع التكاملي في مجال النفط ومشتقاته تشير الدلائل إلى أن المنطقة العربية وخاصة منطقة الخليج العربي تمسك بمفاتيح المستقبل فيها يتعلق باحتياجات العالم من النفط والغاز الطبيعي حيث أنها تخزن ثلثي الاحتياطي العالمية وتحتاج الدول العربية المصدرة للنفط إلى التنسيق بين سياساتها من أجل تحقيق أكبر فائدة ممكنة .

- وعلى صعيد الخدمات التي تشكل تحديات للدول العربية ، عليها أن تركز جهودها سواء في البنوك ، التأمين ، النقل ، الاتصالات.

- ضرورة دعم مراكز البحث العلمي ومشروعاته في المجالات المختلفة في الدول العربية من أجل الارتقاء بالمنتج العربي كما وكيفا⁽¹⁾ ، وفي الأخير يجب الإشارة إلى أنه بالرغم من أهمية العمل الاقتصادي العربي المشترك في إحداث النهضة التنموية لكل قطر عربي وللأقطار العربية مجتمعة ، ينبغي التنبه إلى ضرورة الاهتمام بالاتفاقات الجديدة للتجارة الدولية وتوجهاته نحو الليبرالية الاقتصادية عن متابعة التزايد المستمر في التجمعات الاقتصادية الإقليمية ، لاشك أن إنعاش العمل الجماعي العربي في المجال الاقتصادي والمجال التنموي بوجه عام هو أحد السبل الضرورية لكسر حلقة التخلف وبناء القدرة العربية على مواجهة التحديات الجديدة .

الخاتمة :

إن تخفيف الحواجز الجمركية وإزالة العقبات التي تحد من التبادل التجاري في إطار النظام التجاري العالمي الجديد ، يفتح آفاقا جديدة للتعاون الاقتصادي بين الدول كما يطرح تحديات كبيرة أمام كثير من الدول النامية التي

(1)عاطف السيد ، الجات و العالم الثالث ، مجموعة النيل العربية ، مصر 2002 ، ص 289 .

تعد الدول العربية جزءاً منها ، ففي الوقت الذي سوف تحظى فيه الدول المتقدمة بالنصيب الأوفر من المزايا ، فإن الدول النامية ستواجه العديد من المتاعب ، خاصة الدول المستوردة الصافية للغذاء ، وعليه فمن المتوقع أن تعاني الدول العربية في المدى القصير كثيراً من الآثار السلبية كنتيجة لتطبيق اتفاقيات المنظمة ، حيث سوف تتعرض قطاعات الإنتاج العربية لقدر كبير من المنافسة العالمية ، مما يعني ضرورة إصلاح هيكل الحماية الفعلية بما لا يتعارض مع مفهوم الميزة النسبية التي تتمتع بها قطاعات النشاط الاقتصادي ، وبما يتفق ومتطلبات تحقيق التخصيص الأمثل للموارد ، غير أنه يمكن أن يفرز تطبيق اتفاقيات المنظمة آثاراً إيجابية في المدى الطويل ، إذا نجحت الدول العربية في تحسين نوعية الإنتاج السلعي والخدمي والوصول به إلى المستوى العالمي ، وفي تحقيق مزيد من التنسيق والتنظيم الاقتصادي فيما بينها في ظل اتجاه جاد وفعال نحو إنشاء كتل عربي جماعي مشترك ، وهذا يتطلب معالجة الاختلالات الهيكلية التي تتسم بها الاقتصاديات العربية و الاستفادة الكاملة من الطاقات الكامنة في العالم العربي المتوفرة به ، فالتكتل لا يعد فقط أهم مدخل لمواجهة الآثار السلبية بل يعد المدخل الأقل تكلفة سواء على مستوى هذه الدول مجتمعة أو على كل دولة على حدة ، فهذا المدخل للتعامل مع اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة لا تقتصر أفضليته فيما يتعلق بمواجهة الآثار السلبية ولكنه سيكون المدخل الناجح كذلك للاستفادة القصوى من كافة الأحكام والنصوص والقرارات الخاصة بالمعاملة التفضيلية التي حصلت عليها البلدان النامية و قليلة النمو في إطار هذه الاتفاقيات و سيوفر فرصة ثمينة ليس لها بديل أمام كل دولة عربية على حدة التي لا تستطيع أن تحمي نفسها من وقع الصدمات القوية التي يمكن أن تتعرض لها جراء تحرير تجارتها الخارجية مباشرة مع باقي دول العالم حيث أن التكتل الإقليمي في إطار اتفاقيات المنظمة ، يمكنه أن يلعب دور الحاجز الوقائي الذي يمتص مثل تلك الصدمات ، ويعطل مفعولها المباشر على كل بلد عربي على حدة.

الهوامش :

- 1 - فضل علي مثنى ، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية ، على التجارة الخارجية والدول النامية ، مكتبة مبدولي ، 2000 ، ص 125 - 127
- 2 - أحمد الكواز ، النظام الجديد للتجارة العالمية ، مجلة حسر التنمية ، 2004 ، ص 06
- 3 - سمير القماني، منظمة التجارة العالمية ، آثارها السلبية و الإيجابية على أعمالنا الحالية و المستقبلية باللؤل الخليجية و العربية ، دار المكتبة الوطنية - الحامد - الطبعة 1 ، 2003 ، ص 94 - 95.
- 4 - أسامة المجنوب ، الجات و مصر و البلدان العربية ، الدار المصرية اللبنانية ، مصر ، 1997 ، ص 249.
- 5 - بيل الحشاد ، الجات و مستقبل الاقتصاد العالمي و العربي ، دار النهضة العربية ، مصر 1995 ، ص 214.
- 6 - مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد الدولي ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 1996 ، ص 154.

- 7- المرسي السيد حجازي ، منظمة التجارة العالمية ، عرض تاريخي وتحليلي ، الدار الجامعية ، مصر 2001 ، ص52.
- 8- فؤاد أبو ستيت ، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة ، الدار المصرية اللبنانية ، 2004 ، ص07.
- 9- عبد الواحد العفوي ، العولمة و العجات ، التحديات والفرص ، مكتبة المدبولي ، مصر ، 2000 ، ص 225 - 226.
- 10- صلاح الدين حسن السبسي ، الاتحاد الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة «الأورو» ، السوق العربية المشتركة ، الواقع و الطموح ، عالم الكتاب ، مصر 2002 ، ص 73 - 74.
- 11- محمد عبد الشفيق عيسى ، « نحو نظرية للتكامل الاقتصادي العربي من زاوية الاقتصاد السياسي » السياسة المالية ، العدد 1360 ، أبريل 1999 ، ص 73
- 112- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا ، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة و التكامل الاقليمي في دول منطقة الاسكوا 2004 ، ص 27.
- عاطف السيد ، العجات و العالم الثالث ، مجموعة النيل العربية ، مصر 2002 ، ص 13. 289
- 14- محمد محمود شهاب ، الاقتصاد الدولي المعاصر ، دار الجامعة الجديد ، مصر 2007.
- 15- حسنخضر ، منظمة التجارة العالمية ، الآليات و القواعد العامة و الاتفاقيات المعهد العربي للتخطيط ، أبريل 2005.
- 16- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006.

أستاذة مساعدة قسم ب كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية جامعة امحمد بوقرة بومرداس.